عبد المنعم علي عيسى

إلامَ ترمز خطوة «الجولاني» في هذا التوقيت؟

منذ أن خرجت محافظة إدلب عن سيطرة الدولة السورية في ٢٨ آذار ٢٠١٥ بتوافق جرى في حينها بين المملكة السعودية وتركيا، أتاح تشكيل «جيش الفتح» الذي ضم في تركيبته «فصائل جهادية» كان من أبرزها تنظيم «جبهة النصرة»، وزعيم هذه الأخيرة أبو محمد الجولاني، يسعى إلى التمكن لـ«إمارته الإسلامية» فيها، ففي الأول من نيسان/ أي بعد خروج المدينة عن سيادة الدولة بثلاثة أيام فقط، قال: إن «مدينة إدلب ستحكم طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية»، وفيما بعد هذا التاريخ الأخير سيقوم بالعديد من الخطوات التي من شأنها تعزيز ذلك المسعى، وفي هذا السياق كانت هناك العديد من المحطات على ذلك الطريق، لكن أبرزها كان في الإعلان عن فك ارتباطه بـ«تنظيم القاعدة» الذي أعلنه أواخر شهر تموز من عام ٢٠١٦ في خطوة تكتيكية لم تحقق مراميها تماماً، ليمضي بعد خمسة أشهر نحو الإعلان عن تأسيس «هيئة تحرير الشام» عبر الدمج ما بين فصائل عدة تنسجم في الإيديولوجيا لكنها تفترق عند سلم المصالح وعتبات الارتباط الخارجي، وسريعاً ما أدرك أن هذه التركيبة سوف تذهب تبعاً لتداعيات «السلم والعتبات» إلى انفجار تركيبتها، الأمر الذي دفعه في تموز ٢٠١٧ للقيام بحملة عسكرية أتت من حيث نتائجها إلى بسط نفوذه على المناطق التي كانت تشاركه السيطرة فيها فصائل أخرى مثل «أحرار الشام» و«جند الأقصى»، ثم جاء إعلان أنقرة بعد شهر من هذا التاريخ الأخير عن وجوب إنشاء «هيئة مدنية» تتولى إدارة المساعدات الإنسانية للسكان القاطنين في ظلال تلك التركيبة، الأمر الذي اعتبره الجولاني استدابياً بدرجة تفوق الإسناد العسكري الذي كانت تقدمه له أنقرة بعد أن استقر رأيها على أنه يمثل رجلها الذي ترعاه فيرعى مصالحها، وفي أيلول من العام المنصرم خرج الجولاني بفيديو يظهره وهو يرعى احتفالاً بتخريج دفعة من الضباط من «الكلية الحربية» التي سبق الإعلان عن إنشائها في وقت سابق من عام ٢٠٢١.

كانت هدنة آذار ٢٠٢٠ الموقعة بين الطرفين التركي والروسي بمنزلة هدية كبرى للجولاني الذي قرأها على أنها الفرصة الأنسب للالتقاط الأنفاس والمضي نحو تكريس سلطة الأمر الواقع، بعدما استطاع التخلص من خصومه الداخليين وبسط نفوذه على الفصائل التي كانت تتنازعه السيطرة على بعض الجغرافيا الواقعة تحت سيطرته، والشاهد هو أنه مضى يعمل على تغيير صورة تنظيمه، المدرج على لوائح الإرهاب، عبر تكريس الدور الذي يقوم به، وعلى الرغم من أن هذا الدور كان من دون طموحات الجولاني إلا أن الأخير كان مدركاً أن الفعل يمثل الآن أقصى الممكن أو المستطاع، واللافت هو أن زعيم «الهيئة» كان مدركاً جيداً للتأثير الكبير الذي يمكن أن تفرضه التحولات الإقليمية والدولية تجاه «إمارته» وخصوصاً منها رياح «أستانا» التي ذكرت تنظيمه بالاسم من بين التنظيمات التي يتوجب القضاء عليها في سياق التسوية الشاملة للأزمة السورية، لكن الرهان هنا كان ينصب على تقرير مفاده أن أنقرة، في ضوء الزمن المنظور، يستحيل عليها التفريط بورقة إدلب التي يمثل الجولاني فيها رأس حربة سيصعب على أنقرة، إيجاد بديل لها في ذلك الوقت أيضاً، وعلى الرغم من أن تلك التقديرات كانت تمتلك قسطاً كبيراً من الواقعية، بل وربما يصح القول إنها لا تزال وستبقى لوقت قادم تمتلك ذلك القسط لاعتبارات تتعلق بأوراق التفاوض التي ستمسك أنقرة بها عندما تدور عجلة المفاوضات التي تشير تقارير إلى أنها قد تقلع شهر تشرين الأول المقبل، إلا أن الحسابات هنا لم تكن تأخذ بعين الاعتبار تلك «الرمال المتحركة» التي سادت المشهد ما بعد ٢٤ شباط الماضي، والتي أنتجت واقعاً، إضافة إلى عوامل أخرى، قاد نحو فتح قنوات التواصل ما بين أنقرة ودمشق، الأمر الذي ستكون له تداعيات بالغة الأهمية على كل من ملفي إدلب وشرق الفرات.

في مطلع أيلول الجاري أعلنت «الحكومة المؤقتة» التي تمثل النزاع السياسي لـ«هيئة تحرير الشام» عن إصدار «بطاقات شخصية» للأفراد الذين يقيمون في مناطق سيطرتها، والفعل الذي من المقرر أن تكون له تداعيات سلبية على كامل المشهد والأزمة السورية، له دلالات ارتبا يكن التوقيت الذي جاء فيه كاشفاً للمرامي، أو بوجه أدق للسياق الذي دفع بـ«تحرير الشام» نحو الإقدام على تلك الخطوة.

يمكن الجزم بأن كل الخطوات التي سبقت هذه الخطوة الأخيرة كانت قد جرت في ظل دعم وإسناد تركيين يرقى إلى مستوى «المشورة أو التوجيه» وصولاً إلى «الإملاء»، لكن خطوة الجولاني الأخيرة هي من النوع الذي يصعب إمراجه في هذا السياق آنف الذكر، حتى ولو تم وضع الأمر في سياق قيام أنقرة بـ«تنقيل» جماعيا التفاوضية قبيل الجلوس إلى طاولة تبدو عمليات ترتيبها قيد التحضير، والراجح هو أن الجولاني مضى نحو ما مضى إليه في سياق «المشاغبة» على الدور التركي الذي يراه بوضعية من يقوم بحرق مراكبه التي أقلته إلى شواطئ «المعارضة السورية» كخيار تبناه لأجل إسقاط نظام دمشق، والذي كانت تراه أنقرة مفتاحياً للولوج إلى كامل المنطقة العربية في محاولة لتكرار سيناريو «مرج دابق» ١٥١٦ لكن بأدوات وطرق مختلفة.

«التايمز»: تراس تتراجع عن ترحيل لاجئين سوريين إلى رواندا لتعزيز نمو اقتصاد بلادها

رئيسة وزراء بريطانيا ليز تراس تتراجع عن ترحيل اللاجئين السوريين إلى رواندا (عن الانترنت)

بعد مضي أقل من ٣ أسابيع على توليها منصبها، تراجعت رئيسة وزراء بريطانيا ليز تراس عن تهديداتها بترحيل اللاجئين من بلادها ومن بينهم سوريون إلى رواندا، وأعلنت عزمها استقبال المزيد من المهاجرين، وذلك لاستخدامهم كعمال من أجل تعزيز النمو الاقتصادي في بلادها، على حين أشار برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، إلى أن ٨٩ بالمئة من اللاجئين الموجودين في الأردن الذين حول لهم مساعدات، هم سوريون.

وقالت صحيفة «التايمز» البريطانية: إنه «لم تمض ٣ أسابيع فقط من ترؤسها للحكومة البريطانية، حتى فاجأت تراس الجميع بعزمها استقبال مزيد من المهاجرين الذين هددت في وقت سابق بإرسالهم إلى رواندا أو إعادتهم إلى تركيا ومن بينهم اللاجئون السوريون، الأمر الذي قوبل بالرفض من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ECHR»، وذلك حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس.

وسبق لتراس أن تعهدت عندما كانت المرشحة الأولى لتولي منصب وزيرة الخارجية وأعلنت رسمياً كرئيسة للوزراء «بدعم سياسة الترحيل إلى رواندا، وتوسيعها لتشمل دولاً إضافية أخرى».

ووفقاً للصحيفة، فإن تراس تعتزم في الأسابيع المقبلة رفع الحد الأقصى لاستقبال المهاجرين من العمال الزراعيين الموسميين وإجراء تغييرات على قائمة المهن التي تعاني نقصاً، ما يسمح للقطاعات الرئيسية بتعيين المزيد من الموظفين في الخارج.

وأشارت الصحيفة إلى أن خطة رئيسة الوزراء تسمح باستقبال مزيد من المهاجرين لتعزيز النمو الاقتصادي وسط خلاف وزاري بين أعضاء حكومتها على تلك الخطوة، مضيفة: إن تراس ستقوم أيضاً بإصلاح واسع النطاق لنظام التأشيرات البريطاني، وذلك بهدف معالجة النقص الحاد في العمالة وجذب أفضل المواهب من جميع أنحاء العالم.

وقالت إن أن الخطة الجديدة لن تشترط على المهاجرين القادمين إتقان اللغة الإنكليزية، وخاصة في بعض القطاعات بغية تمكين المزيد من العمال الأجانب للحصول على تأشيرات بشكل أسهل وعلى رأسهم العمال الزراعيون والمهندسون.

ونقلت الصحيفة عن مصدر حكومي رفيع قوله: إن «وزارة الخزانة لديها وجهة نظر واضحة حول فائدة الهجرة للنمو الاقتصادي للبلاد، الأمر الذي تشاركهم فيه تراس، بينما طالب البعض بمزيد من الرقابة على الهجرة وخاصة غير الشرعية منها».

وكشفت مصادر حكومية وفق الصحيفة أن الوزراء يناقشون السماح بدخول المزيد من العمال المتعلمين تعليماً عالياً من جميع أنحاء العالم وأن الشركات تشعر بالإحباط لنقص العمالة واليد الماهرة، وخاصة في بعض المهن المتاحة، في حين بينت الصحيفة أنه في الشهر الماضي فقط تم الإعلان عن مليوني وظيفة شاغرة، منها ١٠٥ آلاف في قطاع الرعاية الاجتماعية و٤٠ ألفاً في التمريض و١٠٠ ألف سائق ونحو ٣٠ ألفاً من العمال الزراعيين الموسميين.

وفي ١٤ حزيران الماضي، وجهت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ضربة لمساعي رئيس الوزراء البريطاني السابق بوريس جونسون بترحيل لاجئين (بينهم سوريون) إلى رواندا بعد إصدارها قراراً طارئاً بمنع إقلاع أول طائرة تقل مهاجرين وطالبي لجوء في المملكة المتحدة في اللحظة الأخيرة قبل يوم من ذلك.

وحينها كانت السلطات البريطانية تنوي ترحيل عدد من المهاجرين يصل إلى ١٣٠ «إيرانيين وعراقيين وألبان وسوريين» في هذه الرحلة الأولى، وانخفض العدد بعد دعاوى فردية قدمها عدد منهم.

وعملت حكومات بعض الدول الأوروبية باستمرار على عرقلة عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم على الرغم من تهيئة الحكومة السورية الظروف المناسبة لذلك.

بموازاة ذلك، قدم برنامج الأغذية العالمي، خلال شهر آب الماضي، مساعدات غذائية لقرابة ٥٢٥ ألف شخص في الأردن، ٤٦٥ ألف منهم لاجئون يعيشون في مخيمات ومجتمعات مضيفة في الأردن عبر تحويلات نقدية، وفق ما ذكر موقع قناة «المملكة» الإلكتروني أمس.

وأشار البرنامج، إلى أن ٨٩ بالمئة من اللاجئين التي حولت لهم المساعدات سوريون، و٩ بالمئة عراقيون، و٢ بالمئة من اليمن والسودان والصومال وبدون أخرى.

وبين أنه يحتاج بين أيلول الجاري وشباط ٢٠٢٣، إلى ٩٢,٧ مليون دولار لتغطية الاحتياجات الغذائية لـ ٤٢٥ ألف لاجئاً، للحفاظ على المستوى الحالي لقيم التحويلات النقدية.

ويواجه البرنامج في الأردن اعتباراً من أيلول، ضائقة تمويلية كبيرة ليصبح غير قادر على الحفاظ على المستوى نفسه من المساعدة الغذائية لجميع اللاجئين في المجتمعات المضيفة. ولضمان استمرار المساعدة لأسر الأكثر احتياجاً وتجنب قطع المساعدة عن الآخرين، أبلغ البرنامج المستفيدين أنه سيخفض مستوى المساعدة لجميع اللاجئين الذين يعيشون في المجتمعات بمقدار الثلث.

وكالات

السفير مصطفى يبحث مع أندرسون تطورات الوضع في سورية

بحث مدير المعهد الدبلوماسي في وزارة الخارجية والمغتربين السفير عماد مصطفى أمس، مع عضو «مجموعة أصدقاء سوريه»، الكاتب والبروفيسور الأسترالي تيم أندرسون، سبل التعاون الفكري والأكاديمي مع المعهد الدبلوماسي وتبادل الأفكار والآراء مع الدبلوماسيين السوريين.

واطلع مصطفى من أندرسون وهو مؤسس مجموعة «ارفعوا أيديكم عن سورية» أيضاً، على النشاط الذي تقوم به «مجموعة أصدقاء سوريه» في أستراليا وحول العالم لتوضيح صورة ما يجري في سورية والمنطقة، وذلك حسب ما ذكرت الوزارة في صفحتها على موقع «فيسبوك».

وجرى خلال اللقاء استعراض تطورات الوضع في سورية والتحديات التي تواجهها وخاصة ما يتعلق بالآثار التي خلفها الإرهاب والإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي أثرت سلباً على الوضع الاقتصادي والمعيشي للشعب السوري وفاقمت من معاناته.

وتمت دعوة أندرسون لإلقاء محاضرة في المعهد الدبلوماسي يتم خلالها تبادل الآراء مع الدبلوماسية السورية في هذا الخصوص، إضافة إلى الحديث عن الدبلوماسية الاقتصادية ومستقبل الاقتصاد في سورية.

حضر اللقاء مدير الإعلام وريف الحلبي، ومن جانب الضيف مخرج ومنتج أفلام وثائقية عن الحرب على سورية سنان سعيد.

وكالات

«البعث» في لبنان: سورية لم تتخل يوماً عن دعم بلدنا

أكد الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان علي حجازي ضرورة التنسيق المباشر والتواصل الرسمي مع سورية، مشدداً على أنها لم تتخل يوماً عن دعمها لبنان.

جاء ذلك خلال افتتاح مكتب قيادة فرع إقليم الخروب للحزب، مقرها الجديد في بلدة سبلين، برعاية حجازي، وحضور ممثل السفارة السورية في لبنان علي دغمان، والوزير السابق طارق الخطيب وممثلين لأحزاب وقوى وطنية وفصائل فلسطينية ورؤساء بلديات ومخاتير، وذلك وفق ما ذكرت الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام.

وبعد قص شريط الافتتاح وكلمة لأمين الفرع وليد رستم، ألقى حجازي كلمة قال فيها: «كنا نصر على أن نعود إلى الإقليم، في رسالة لا نهدف فيها إلى أي تحد ومخاصمة.. يدنا ممدودة لأهلنا في الإقليم. وبعد تجاوز سورية محنتها وتراجع الخطاب المذهبي والطائفي والمناطقي والغرائزي حتّنا لنقول لأهلنا في الإقليم، إن يدنا ممدودة لكم جميعاً، من دون استثناء، ونحن نعرف جيداً أن لفريقنا السياسي والحلفاء حضوراً وازناً في الإقليم».

وأضاف: «القانون الانتخابي الجائر والظالم هو الذي منعنا من أن نحظى بالتمثيل الحقيقي بحجم حضورنا الشعبي ونعلم جيداً أن الأحزاب الحليفة لنا في الإقليم، تقدمت في نتائج الانتخابات، ولكنها دفعت ثمن هذا القانون، «قانون الزوابير»، نريد لهذا المكتب أن يكون جسر عبور بين الإقليم والحزب، وبين الإقليم وسورية».

وتابع: «نحن حريصون على تجاوز كل المرحلة التي سبقت، فمن حقنا جميعاً كأحزاب أن نوجّه أيدينا نرغب، وأين نجد ضرورة في أن نوجد، وبالتالي لا أحد يحاول أن يوظف وجود هذا المكتب في غير محله، وأبشركم وأطمئنكم، وأقول للمغفلين: إن المكتب المقفل سيكون في طرابلس في ذكرى الحركة التصحيحية، لأن المرحلة التي رفعت بوجهنا السدود والخطابات، انتهت».

واعتبر حجازي، أن «حالة غرق المركب في طرطوس، تؤكد كم نحن بحاجة إلى إعادة التنسيق المباشر مع سورية والتواصل الرسمي مع دون خجل، إذ أثبتت الدولة السورية بعد أنها تتعاطى بأخوة مع لبنان وشعبه حين استطرت بتوجيه من الرئيس بشار الأسد، كل أطقمها الطبية والجيش العربي السوري والهلال الأحمر، حتى إن أهالي أرواد وطرطوس استنفروا بشكل كامل للعثور على أحباء، ولكن للأسف، توقف عدد الناجين عند ٢٠ شخصاً، وأعمال البحث مستمرة، مضيفاً على أن «سورية لم تتخل يوماً عن دعمها للبنان».

وفي ملف النفط والغاز، رأى حجازي أنه «لولا وجود المقاومة، لكان الاحتلال الإسرائيلي باع واتفق من هذا الموضوع، فالمقاومة هي التي أسهمت في منعه من سرقة نقطنا وغازنا»، مضيفاً: «مفاعيل انجاح بالوصول إلى ترسيم حدودنا البحرية هو بفعل المقاومة، وكاف لإعلان الانتصار الكبير».

وأضاف «نريد أن نكون صوتاً إضافياً عروبياً مقاوماً في إقليم الخروب وسنداً إلى جانب القوى الحليفة».

وكالات

داعش تهدد الأهالي الممتنعين عن دفع الإتاوات في مناطق سيطرة «قسد» بريف دير الزور

تهديدات بالعقاب من «داعش» للأهالي وأصحاب رؤوس الأموال الممتنعين عن دفع الإتاوات في المناطق الخاضعة لسيطرة ميليشيات «قسد» (عن الانترنت)

تصاعدت في الآونة الأخيرة تهديدات تنظيم داعش الإرهابي للأهالي ولاسيما أصحاب رؤوس الأموال في المناطق الخاضعة لسيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» في شمال شرق سورية بالعقاب للممتنعين عن دفع الإتاوات للتنظيم تحت مسمى «الكلفة السلطانية».

وحسب مواقع إلكترونية معارضة، فإن خلايا التنظيم تبعث رسائل خاصة عن طريق تطبيق «واتساب» إلى بعض الأشخاص في قرى ريف دير الزور الشمالي، تطالبهم عبرها بدفع مبالغ للتنظيم تحت ما يسميه «الكلفة السلطانية».

وهذه الحالة تصاعدت مؤخراً، وفق ما ذكر سكان وناشطون، وهي تستهدف المدنيين وأصحاب رؤوس الأموال تحت تهديدات بالعقاب للممتنعين عن الدفع، مشيرين إلى أنه منذ مطلع أيلول الجاري، أبلغت مجموعات التنظيم تجاراً ومدنيين في أريف دير الزور الشمالية والشرقية، بضرورة الدفع، عبر رسائل إلكترونية أو ملصقات ورقية حملت ختم وتوقيع التنظيم.

كما طالت تحذيرات التنظيم موظفين لدى ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تهيمن عليها «قسد»، مهددة إياهم بالقتل والتصفية في حال لم يتوقفوا عن العمل لدى «الإدارة» أو المشاركة بدفع «الكلفة السلطانية».

وقال الناشط عبادة الفراتي، وهو من سكان ريف دير الزور الشمالي: إن ظاهرة جمع الأموال ليست جديدة وتعود لسنوات، إلا أن وتيرتها ارتفعت خلال الفترة الماضية، فيما حاول عدد من أبناء المنطقة استغلال عدد القاهرة لابتزاز بعض الأشخاص وتحصيل مكاسب مادية تحت اسم التنظيم، عن طريق تهديد موظفي «قسد» في المنطقة عبر ملصقات ورقية، ما جعل من الصعب تمييز من يقف خلف هذه الإتاوات.

مدير «منصة نهر ميديا» المعارضة، التي تعنى بتغطية أخبار المنطقة الشرقية، عبد السلام الحسن، قال: إن هذه الإتاوات يفرضها التنظيم تحت اسم «الكلفة السلطانية» عوضاً عن مسمى «الزكاة»، الذي كان يطلقه التنظيم على عملية جمع الأموال خلال فترة سيطرته على المنطقة، في حين أشار الباحث في شؤون «الجماعات الجهادية» عبد الرحمن الحاج، إلى أن محاولات التنظيم من أجل البقاء لا تزال مستمرة، وتعتبر عمليات جمع الأموال بهذه الطريقة أحد مصادر تمويله.

وفي الخامس من نيسان الماضي، نشرت شبكة «آمد» الإخبارية التابعة لتنظيم داعش تنشط في مناطق سيطرة «قسد» منشورات ورقية في بعض المناطق في دير الزور تهدد فيها الأهالي وتطالبهم من خلالها بدفع «إتاوات» تحت مسمى «الكلفة السلطانية».

وتحدثت مصادر أهلية، حينها عن أن التنظيم نشر منشورات ورقية على شعارات التنظيم وصلت إلى أصحاب محال تجارية، وأصحاب الأموال، ومن يملكون المواشي في عدة مناطق من ريف دير الزور الشمالي مطالباً إياهم بدفع مبالغ مالية للتنظيم ويهدد بالعقاب لمن لا يمتثل لهذا الأمر.

وسبق ذلك قيام خلايا تابعة للتنظيم داعش بنشر ملصقات ورقية في عدة قرى وبلدات هدد فيها الأهالي وتوعدهم بما سماه «الحساب العسير» والقتل بتهمة «التعامل مع قسد».

وتشهد المناطق التي تسيطر عليها «قسد» فلتاتاً أمنياً كبيراً، شملت عشرات التفجيرات وأعمال اغتيال، رغم ادعاء الميليشيات أنها تمكنت من القضاء على أغلب خلايا تنظيم داعش، وسط اتهامات لـ«قسد» بالتواطؤ مع التنظيم.

تواصل الاحتجاجات في دير الزور رفضاً لمنهاج «قسد» التعليمي

واصلت الكوادر التعليمية في مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» بريف دير الزور الشرقي وقفاتها الاحتجاجية الرافضة للمنهاج التعليمي الجديد للميليشيات وشاركت الكوادر وعدد من أهالي بلدة الشحيل في ريف دير الزور الشرقي بوقفة احتجاجية، رفضاً للمنهاج الجديد الذي وضعته ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تهيمن عليها «قسد»، وذلك حسبما ذكرت مصادر إعلامية معارضة أمس.

وأصدر المشاركون في الوقفة الاحتجاجية بياناً رفضوا فيه المنهاج التعليمي، معتبرين أنه مخالف للدين والعادات والتقاليد الاجتماعية لأبناء المنطقة.

وطالب البيان بزيادة رواتب الموظفين وتعيين حراس للمدارس، وطرد المزرعم عمل، وتقديم الدعم اللوجستي للمدارس، إضافة لتفعيل قانون العاملين، وتفعيل «دفتر الصحة»، وصرف رواتب الوكلاء عن العام الماضي، والثلاثاء الماضي، شارك العديد من المدرسين بوقفة احتجاجية في مجمع غرانيج التربوي بمنطقة الشعيطات، ضمن مناطق سيطرة «قسد» بريف دير الزور الشرقي، رفضاً للمنهاج التعليمي الجديد واعتبره غير مقبول لما يتضمنه من التعدي من المخالفات للدين وعادات المجتمع في المنطقة.

وطالب المدرسون المشاركون في الوقفة حينها، بإلغاء المنهاج الدراسي الجديد، وزيادة رواتب المدرسين، إضافة إلى تحسين الواقع المعيشي، وتعيين حراس على المدارس لحمايتها من عمليات النهب والتخريب المتكررة.

ولقي منهاج «الإدارة الذاتية» الذي فُرض لأول مرة في فترة احتجاجية في الصف الأول إلى التاسع للعام الدراسي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، رفضاً من معلمي وأهالي دير الزور في المناطق الخاضعة لسيطرة تلك «الإدارة».

وأمس ما قبل الماضي ذكرت وقوع الكترونية معارضة، أن الأصوات الرافضة للمنهاج بدأت تتعالى مع وصول ٤٢ ألف نسخة منه إلى مجمعات التربية في دير الزور، والتي تضم مئات المدارس.

وأكدت المواقع حينها، أن المنهاج الجديد لا يراعي الاعتراضات والتوصيات التي قدمها المعلمون في عام ٢٠٢٠، فضلاً أنه لا يخول الطلاب الحصول على شهادة معترف فيها خارج مناطق سيطرة «قسد».

وكالات

أكدت مواجهة دمشق للتطبيع عبر نقل التيار القومي العربي إلى مستوى شعبي

شعبان لوفد فلسطيني: سورية مستعدة دوماً لتقديم كل الدعم لنضال الشعب الفلسطيني

المستشارة الخاصة في رئاسة الجمهورية بثينة شعبان تستقبل وفداً من قياديي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (سانا)

أكدت المستشارة الخاصة في رئاسة الجمهورية بثينة شعبان أمس أن الشعب السوري يعتبر فلسطين قضيته الأساسية وأن الممارسات التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي تستهدف إلغاء الوجود العربي بالكامل، وأن استهداف سورية ومؤسساتها عام ٢٠١١ كان هدفه الأساس إيقاف الدور القومي العربي وموقفها من القضية الفلسطينية وهو ما فشلت به الدول الغربية والكيان الصهيوني في التخطيط للحرب الإرهابية على سورية وتمويلها وإدارتها، لافتة إلى أهمية التضحيات التي يقدمها الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي رغم جميع الظروف الصعبة التي تواجههم.

ولفتت إلى أن صمود سورية كان له دور كبير في حصول التحولات العالمية والتغيرات الكبرى التي نشاهدها اليوم، مؤكدة أن سورية على استعداد دائم لتقديم كل ما يمكن لدعم نضال الشعب الفلسطيني على جميع المستويات.

وأوضحت شعبان، أن إسرائيل تستغل الحرب في أوكرانيا لتثبيت احتلالها للأراضي الفلسطينية من خلال استقدام آلاف الروس اليهود وتوطينهم في كيان الاحتلال.

ونوهت المستشارة الرئاسية، بالتضحيات العظيمة التي يقدمها الشعب الفلسطيني، مشيرة إلى أننا كنا بحاجة أن يبقى هؤلاء الأبطال معنا كي نستمر معاً في المقاومة.

من جهته، أكد أن سورية صامدة في جميع محاولات إخضاعها بحلف التطبيع ورغم الحصار الاقتصادي الذي تواجهه، مشيراً إلى أن مكانة سورية كبيرة لدى الشعب الفلسطيني لوقوفها الدائم معه في نضاله ضد المشروع الصهيوني.

وكالات

مشيرة إلى أهمية اتخاذ مواقف واضحة وداعمة للشعب الفلسطيني لمساعدته في مواجهة الإرهاب الصهيوني لأن دعمه ليس دفاعاً عن فلسطين فقط بل عن كرامة الأمة العربية ومستقبلها بشكل كامل.

وأوضحت شعبان، أن استهداف سورية ومؤسساتها عام ٢٠١١ كان هدفه الأساس إيقاف الدور القومي العربي وموقفها من القضية الفلسطينية وهو ما فشلت به الدول الغربية والكيان الصهيوني في التخطيط للحرب الإرهابية على سورية وتمويلها وإدارتها، لافتة إلى أهمية التضحيات التي يقدمها الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي رغم جميع الظروف الصعبة التي تواجههم.

ولفتت إلى أن صمود سورية كان له دور كبير في حصول التحولات العالمية والتغيرات الكبرى التي نشاهدها اليوم، مؤكدة أن سورية على استعداد دائم لتقديم كل ما يمكن لدعم نضال الشعب الفلسطيني على جميع المستويات.

وأوضحت شعبان، أن إسرائيل تستغل الحرب في أوكرانيا لتثبيت احتلالها للأراضي الفلسطينية من خلال استقدام آلاف الروس اليهود وتوطينهم في كيان الاحتلال.

ونوهت المستشارة الرئاسية، بالتضحيات العظيمة التي يقدمها الشعب الفلسطيني، مشيرة إلى أننا كنا بحاجة أن يبقى هؤلاء الأبطال معنا كي نستمر معاً في المقاومة.

من جهته، أكد أن سورية صامدة في جميع محاولات إخضاعها بحلف التطبيع ورغم الحصار الاقتصادي الذي تواجهه، مشيراً إلى أن مكانة سورية كبيرة لدى الشعب الفلسطيني لوقوفها الدائم معه في نضاله ضد المشروع الصهيوني.

وكالات

الجيش أوقع قتلى بصفوف داعش ورد على «النصرة» في خفض التصعيد

شهداء في اعتداء إرهابي في البادية والاحتلال الأميركي يواصل سرقة النفط

| حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

الجيش السوري قضى على عدد من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في البادية (عن الانترنت)

بينما واصل الجيش العربي السوري أمس رده على خروقات تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد وقضى على عدد من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في البادية، استشهد عدد من عناصره في اعتداء شنه الأخير على حافلة عسكرية على طريق الرقة سلمية بمنطقة أثريا في ريف حماة، على حين واصل الاحتلال الأميركي نهب ثروات السوريين وسرق كمية جديدة من النفط من حقول المنطقة الشرقية.

وأكد مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العاملة في قطاعي ريفي حماة وإدلب استهدفت بمدفعيتها الثقيلة مواقع لما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين» التي يقودها «النصرة» في محور العمقية بسهل الغاب الشمالي الغربي، كما وجهت رمايات صاروخية لمواقع تمركز الإرهابيين في البارة والفطيرة وقليدل وسوقوم بمنطقة جبل الزاوية في ريف إدلب الجنوبي.

وأوضح المصدر، أن ضربات الجيش جاءت رداً على اعتداءات إرهابيين من «الفتح المبين» على نقاط محرسية في سهل الغاب الشمالي الغربي بقذائف صاروخية، لافتاً إلى أن تنظيم «النصرة» وحلفاءه يخرقون بشكل شبه يومي اتفاق وقف إطلاق النار بمنطقة «خفض التصعيد»، باعتداءاتهم على نقاط للجيش بمحاور سهل الغاب وريف إدلب.

كما استهدفت وحدات من الجيش، حسب مصادر إعلامية معارضة، مواقع لـ«النصرة» في مدينة الأتارب وقرية بلنتا في ريف حلب الغربي وأوقعت أحد إرهابيي التنظيم قتيلاً.

على صعيد متصل، ووفق المصادر الإعلامية المعارضة، شهد محور كباية جبل الأكراد في ريف اللاذقية الشمالي، استهدافات متبادلة بقذائف الهاون والرشاشات الثقيلة، بين وحدات من الجيش ومسلحي «الفتح المبين» من دون ورود معلومات عن خسائر بشرية وحجم الأضرار المادية حتى اللحظة.

وفي البادية الشرقية، قضت وحدات من الجيش على العديد من الدواعش خلال اشتباكات ضارية مع مجموعة من فلول داعش الإرهابي في منطقة أثريا بمنطقة حماة وفي بادية تدمر بريف حمص الشرقي، وذلك وفق ما ذكر مصدر ميداني لـ«الوطن».

وأوضح المصدر، أن الدواعش صعدوا أمس من هجماتهم المباغتة على نقاط وآليات عسكرية في البادية، فتصدت لها وحدات الجيش وأوقعت العديد منهم بين قتيل ومصاب وأرغمت الباقين على الفرار باتجاه عمق البادية، بينما ارتقى عناصر من وحدات الجيش شهداء.

من جهتها تحدثت مصادر إعلامية معارضة عن استشهاد عنصرين برتبة صف ضباط في الجيش العربي السوري وإصابة آخر بجروح بليغة، في هجوم لخلايا تنظيم داعش على حافلة عسكرية تقل عناصر من قوات الجيش، على طريق الرقة– سلمية بمنطقة أثريا بريف حماة، ضمن البادية.

في الأثناء، واصل الاحتلال الأميركي سرقة ثروات ومواردِ السوريين، إذ أخرجت قواته رتل صهاريج محمّلاً بالنفط السوري المسروق عبر معبر الحمودية غير الشرعي إلى شمال العراق.

وتلقت وكالة «سانا» عن مصادر محلية من ريف الحسكة، أن استهدافاً لدورية للاحتلال الأميركي كمين في منطقة الكتف وأخرجتها على مئات الصهاريج من المعبر ذاته إلى قواعدها في الأراضي العراقية.

في حين أعلن التنظيم، أن مسلحاً بزنّة «عمر» فجر سيارة مفخخة في صفوفه بلقب بـ«أبو عمر» في قرية زغيلة شرق محافظة الحسكة، في حين أعلن التنظيم، أن مسلحاً بزنّة «أبو عمر» فجر سيارة مفخخة برتل لـ«قسد»، ما خلّف ١٣ جريحاً وقتيلاً كـ«حد أدنى».

سبق ذلك بساعات قليلة استهداف التنظيم دورية لـ«قسد»، في قرية الجرن بمنطقة الكسرة شرق دير الزور، بألسحلة الرشاشة، ما أسفر عن مقتل مسلح وإصابة ثلاثة آخرين، حسب إعلان التنظيم الذي قال: إن الهجوم يأتي في إطار عمليات الانتقام للحملة الأمنية التي قامت بها «قسد» في «محور الهول» جنوب شرق الحسكة.

وخلال الأيام الماضية تصاعدت هجمات التنظيم التي تستهدف مسلحي «قسد»، وذلك انتقاما للحملة التي قامت بها الميليشيات في «الهول» الشهر الماضي تحت مسمى «الأنسانية والأمن»، وقالت إنها هدفت لإلقاء القبض على أشخاص يشتبه بتنتمون للتنظيم أو على صلة به.

وفي وقت لاحق، نشرت وكالة «أعماق» التابعة لداعش بياناً للتنظيم تبنى فيه عمليتين ضد «قسد»، إحداهما بالقرب من بلدة الكبير، غرب دير الزور، والأخرى في بلدة الغزيلة، بريف الحسكة الشرقي.

مخاوف من تذويب الإرهابيين الأجانب في المجتمع المحلي عبر التنظيم

الأدالبة يتمسكون بالهوية السورية ويرفضون وثيقة «النصرة»

| حلب- خالد زنكلو

رفض معظم أهالي مناطق محافظة إدلب، الواقعة تحت سيطرة ما يسمى «هيئة تحرير الشام»، التي يتخذ منها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي واجهة له، استخراج البطاقة الشخصية التي أصدرتها «حكومة الإنقاذ» التابعة للتنظيم وأكدوا تمسكهم بالهوية السورية الصادرة عن الدولة الشرعية.

ورصد شهود عيان لـ«الوطن» تراجع الإقبال بشكل كبير على جميع مراكز التسجيل التي اعتمدها «النصرة» في المدن والبلدات الكبيرة لاستخراج البطاقة الأولى من نوعها والخاصة بالمدنيين منذ فرض نفوذه على أجزاء واسعة من إدلب صيف ٢٠١٥.

وشدد الأهالي في اتصالات مع «الوطن» على تمسكهم بالهوية السورية الرسمية كوسيلة وحيدة للتعريف بشخصياتهم داخل سورية وخارجها، ولأنها رمز من رموز الانتماء والوحدة الوطنية التي لا يمكن التخلي عنه تحت أي ظرف، فكيف إذا تبعت لتنظيم مدرج على قائمة الإرهاب الدولية؟

وأكدت مصادر محلية في مدن حارم وكفر تخاريم وأريحا وسرمدا وادانا وجسر الشغور لـ«الوطن»، أن المدنيين ممن أتموا ١٤ عاماً أو يزيد يرفضون مراجعة مراكز استصدار البطاقة منذ افتتاحه أمامهم قبل ٣ أيام، والذي يتطلب مراجعة أمانة السجل المدني المدونة فيه قي